أزمة في الأفق

نظرة عامة عن تأثيرات أزمة اليمن

يناير/كانون الثاني إلى مايو/أيار 2019

أكثر المناطق تأثراً في اليمن من يناير الى مايو ٢٠١٩

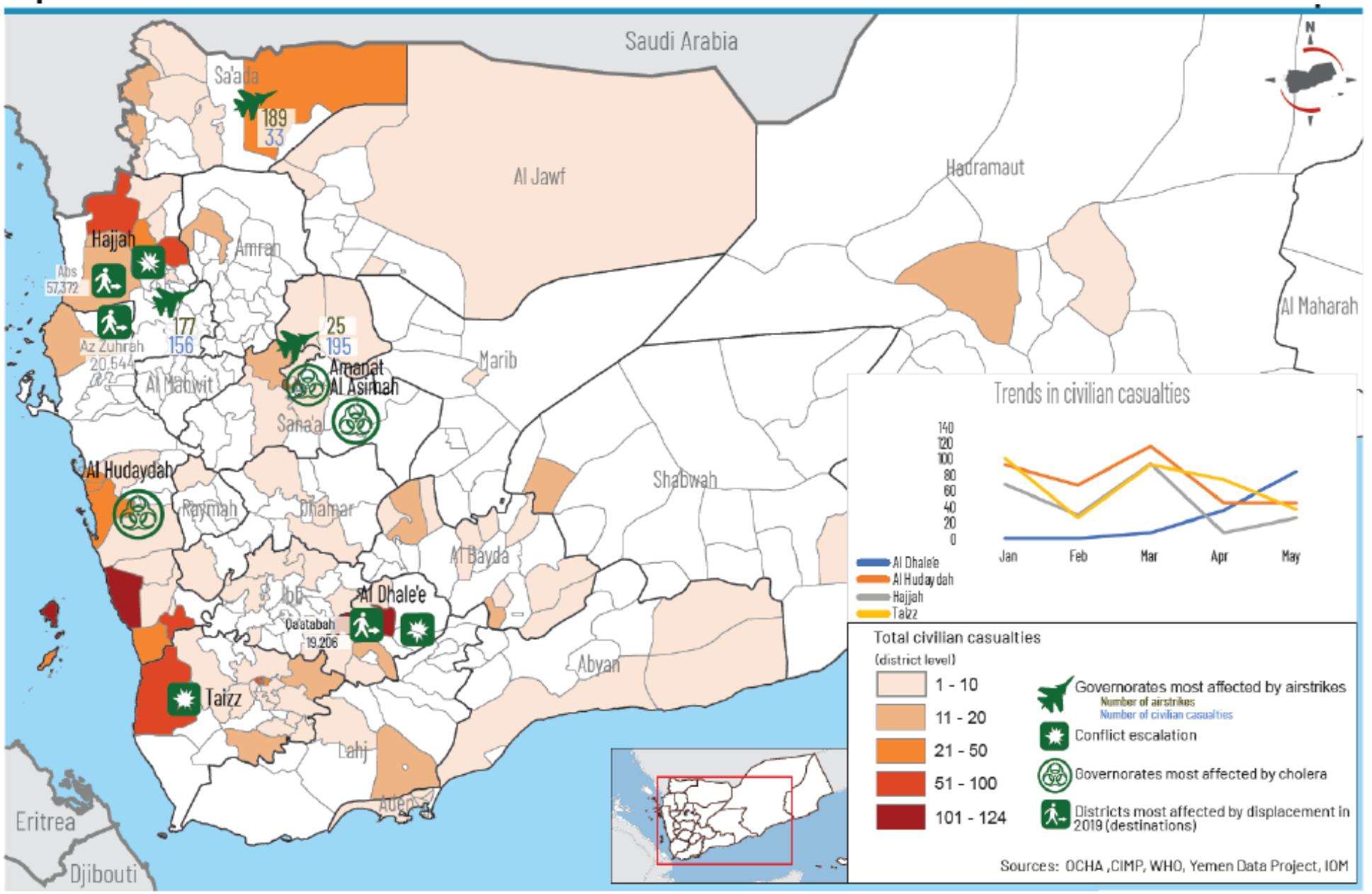

حول التقرير

تقرير "نظرة عامة عن تأثيرات أزمة اليمن" هو منتوج يصدر كل شهرين يهدف إلى تزويد صانعي القرار بنظرة مقتضبة وميسرة عن التوجهات الرئيسية والتحديات الناشئة التي قد تؤثر على البرامج الإنسانية في اليمن. ويجمع هذا المنتج بين التوجهات في البيانات الرئيسية المتعلقة بالصراع والرصد الإعلامي اليومي وبين مراجعة البيانات الثانوية والتحليل المشترك المستمر لمجموعة واسعة من المحللين اليمنيين، وذلك لتتبع وتحديد الاتجاهات والمخاطر الرئيسية ذات التأثير المدني المحتمل.
وحيث إن الأمر يتعلق بأول نسخة من تقرير "نظرة عامة عن تأثيرات أزمة اليمن"، فإن إطاره الزمني يركز على التوجهات والتطورات التي تم الإبلاغ عنها في الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2019. وسيُنشر التقرير القادم الذي يغطي شهري يونيو/حزيران ويوليو/تموز في شهر آب/أغسطس.
هل هناك من خطب؟ هل لديكم أفكار عن قضايا أخرى علينا النظر فيها؟ كاتبونا على yahinfo@acaps.org.

يعتمد مشروع قدرات التقييم (ACAPS) درجة عالية من الثقة في موثوقية هذا التقرير لأنه يستند إلى تحليل البيانات الأولية ومراجعة البيانات الثانوية والمراجعة المشتركة من قبل خبراء اليمن.

جدول المحتويات

خريطة - المناطق الأكثر تضررا	ص٢
الاتجاهات الرئيسية في الأشهر الخمسة الماضية	ص٤
أكثر المحافظات والمناطق تضررا	ص٥
أكثر المجموعات تضررا	ص٥
الآفاق	ص٦
يسلط الضوء على السياق	ص٧
الاتجاهات في الصراع	ص٨
الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية	ص٩
الأثر الإنساني	ص١٠
المنهجية والقيود وفجوات المعلومات	ص١٢

الاتجاهات الرئيسية 6 في آخر ٥ أشهر

1. الحديدة تسجل اعلى مستويات الخسائر

على الرغم من أن اتفاقية ستوكهولم أدت إلى خفض التصعيد في الحُديدة، إلا أن المحافظة ظلت تسجل أعلى مستويات الخسائر في صفوف المدنيين في البلاد في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2019. وقد احتمد النزاع في أجزاء أخرى من البلاد، وخاصة في حجة وتعز والضالع، مما أدى إلى النزوح وإلى ارتفاع الاحتياجات الإنسانية إلى مستويات عليا.

2. هشاشة اتفاقية ستوكهولم

أدى الانسحاب أحادي الجانب للحوثيين من موانئ الحُديدة في النصف الأول من شهر مايو/أيار إلى تجدد القتال مؤقتا في الحُديدة وتعميق الانقسامات السياسية بين المبعوث الخاص للأمم المتحدة والحكومة اليمنية .وتسبب ذلك في إضعاف اتفاق ستوكهولم أكثر من أي وقت مضى، مما زاد من خطر فشل المفاوضات السياسية.

3. الغارات الجوية كثيرا ما تصيب المناطق المكتظة بالسكان

استمر عدد الغارات الجوية المبلغ عنها في جميع أنحاء البلاد في الانخفاض من شهر لآخر حتى أواخر شهر أبريل/نيسان، بينما عرفت نفس الفترة ارتفاعا في الخسائر البشرية المرتبطة بالغارات الجوية .ويدل ذلك على أن الغارات الجوية تستهدف في كثير من الأحيان المناطق المكتظة بالسكان، مما يؤدي إلى إصابات جماعية .وغالبا ما تتخذ هذه الغارات الجوية، التي تم الإبلاغ عنها في العاصمة صنعاء أو منطقة ماوية في تعز، طابعا انتقاميا في أعقاب محاولات الحوثيين استهداف البنية التحتية الحيوية في المملكة العربية السعودية.

4. تقييد الوصول بشكل متزايد

أصبح الوصول المادي مقيدا بشكل أكبر في مناطق تصاعد النزاع. وقد تم إغلاق أحد الطرق البرية الرئيسية التي تربط عدن بصنعاء منذ أبريل/نيسان بسبب القتال في قعطبة والمناطق المجاورة لها. وبسبب ذلك، فقد زاد الوقت اللازم لنقل الإمدادات الإنسانية من عدن إلى صنعاء وغيرها من المحافظات الشمالية بأكثر 60 ساعة، كما ارتفعت معه التكلفة الإجمالية للنقل بنسبة تصل إلى 60 ٪.

5. تعطل الخدمات وارتفاع الأسعار

ادت الخلافات الاقتصادية بين عدن وصنعاء من أجل السيطرة على سلاسل إمدادات الوقود إلى نقص الوقود وارتفاع الأسعار في شمال اليمن في مارس/آذار وأبريل/نيسان. وقد أدى ذلك إلى تعطيل شبكات النقل والخدمات، وإلى الضغط بشكل أكبر على ميزانيات الأسر المعيشية.

6. تزايد عدد الإصابات بالكوليرا

تدهورت الأوضاع الصحية والصرف الصحي في اليمن بسبب استمرار النزاع، مما أدى إلى ارتفاع عدد الإصابات بالكوليرا. إذ سُجل بين فاتح يناير/كانون الثاني و فاتح يونيو/حزيران 366.211 حالة يشتبه في أنها كوليرا في أنحاء البلاد مع تسجيل 640 حالة وفاة مرتبطة بذلك (معدل الإماتة = 0.17). ويمثل هذا المعدل زيادة ملحوظة مقارنة بالإطار الزمني نفسه من عام 2018، حيث تم الإبلاغ عن 82.792 حالة مشتبه فيها مع تسجيل 65 حالة وفاة مرتبطة بها.

المجموعات الأكثر تأثرا (يناير/كانون الثاني - مايو/أيار)

النازحون في منطقة عبس، محافظة حجة
يعد النازحون داخليا في مقاطعة عبس، وخاصة أولئك الذين نزحوا عدة مرات، من بين أكثر المجموعات تضررا في عام 2019. فبين فاتح يناير/كانون الثاني و26 مايو/أيار، تم تهجير حوالي 85500 شخص في مقاطعة عبس، محافظة حجة (المنظمة الدولية للهجرة 2019/05/28). وقد هُجِّر معظم هؤلاء الأشخاص في الفترة ما بين 28 مارس/آذار و7 أبريل/نيسان في مقاطعة عبس بسبب القتال في مقاطعة بني حسن. وبذلك ارتفع عدد الأشخاص النازحين داخليا في حجة إلى أكثر من 420.000، بينهم 250.000 في عبس (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 2019/04/17).
ويعتبر هؤلاء النازحون داخليا مستضعفين بشكل خاص بسبب تسارع واتساع موجة النزوح الجديدة، والفقر الموجود أصلا وانعدام الأمن الغذائي في حجة، وبسبب خطر التعرض للعنف إذا تحركت الخطوط الأمامية جنوبا. وتعرض معظم السكان النازحين داخليا في عبس للتهجير عدة مرات؛ وهم معرضون للخطر بشكل كبير بسبب فقدان سبل العيش وفرص الدخل واستنزاف آليات التكيف. وينتشر معظم النازحين في حوالي 167 موقعا رسميا ومؤقتا للنازحين داخليا في المنطقة، وهم يمثلون احتياجات ماسة إلى المأوى والسكن والغذاء. ويوجد أكثر من 8600 شخص في مستوطنات معزولة أو مشتتة يصعب على العاملين في المجال الإنساني الوصول إليها. وفي أواخر مايو/أيار، تسببت الأمطار الغزيرة في عبس في فقدان نحو 3000 شخص في مخيم بني قيس لمساكنهم (المنظمة الدولية للهجرة 2019/05/28).

المهاجرون واللاجئون في محافظات لحج وعدن وأبين
يوم 21 أبريل/نيسان، بدأت السلطات في هذه المحافظات اليمنية الجنوبية الثلاث بشكل تعسفي في اعتقال المهاجرين غير الشرعيين، ومعظمهم من الرجال من إثيوبيا، ووضعهم في ثلاثة معسكرات مؤقتة: وهي ملعبان في عدن والبيضاء ومخيم عسكري في لحج. وفي ذروة الاعتقالات (27 أبريل/نيسان 3 -مايو/أيار) تم اعتقال حوالي 5000 شخص. وقد واجه المهاجرون المحتجزون ظروفا معيشية قاسية ومخاطر متعلقة بالحماية بسبب الاكتظاظ. وأدى نقص الخدمات الأساسية، بما في ذلك نقص الصرف الصحي، إلى مضاعفة مخاطر الإصابة بالأمراض. وقد تم الإبلاغ عن تفشي الإسهال المائي الحاد المؤدي إلى الوفاة في صفوف المهاجرين في لحج وعدن (المنظمة الدولية للهجرة 2019/06/30).

المحافظات والمناطق الأكثر تأثرا (يناير/كانون الثاني - مايو/أيار 2019)

التوقعات

إذا استمرت التوجهات الحالية واستمر وقف إطلاق النار في الحُديدة على الرغم من الانتهاكات العديدة، فمن المحتمل أن يستمر النزاع في التصاعد بشكل متقطع، مما سيؤدي إلى نزوح جديد وثانوي، وإضعاف آليات تكيف السكان المتضررين، وتفاقم الظروف الإنسانية، وما ينتج عنه في تأثير كبير على المدنيين.

ومن المتوقع أن يستمر تزايد مستويات الإصابات المرتبطة بالغارات الجوية، التي تتفاقم بسبب هجمات الحوثيين على البنية التحتية الحيوية في المملكة العربية السعودية، والتي ازدادت حدتها منذ مايو/أيار. ومن المرجح أن يؤدي الانتقام السعودي إلى زيادة الغارات الجوية في جميع أنحاء اليمن،

والتي يُنتظر أن تستمر في التأثير على المدنيين، مما سينعكس على ما يتراوح بين 3000 و 8000 شخص في أنحاء اليمن (توقعات مشروع قدرات التقييم ACAPS القائمة على مشروع بيانات اليمن 2019/04/30). وحتى الوقت الحاضر، أصابت أكثر من نصف الغارات الجوية للتحالف أهدافا غير عسكرية وغير معروفة، مما أدى إلى إصابات بين المدنيين وإلحاق أضرار/تدمير البنية التحتية المدنية.

ومن المحتمل أن تزداد أعداد النازحين بعد تصعيد المواجهة في حجة وتعز والضالع. وإذا استمر الصراع في حجة، فإن ما يصل إلى 400.000 شخص سيكونون معرضين لخطر النزوح الثانوي ولاحتياجات حادة متعددة القطاعات تهم المأوى والغذاء ومياه الشرب والخدمات الصحية والمواد غير الغذائية الأساسية، خاصة وأن معظمهم نزحوا عدة مرات. ومن المحتمل جدا أن تتجاوز الاحتياجات قدرة الاستجابة الحالية (ACAPS 15/04/2019).

وقد أدى تزايد التساقطات المطرية في أواخر مايو/أيار وأوائل يونيو/حزيران في أكثر من عشر محافظات إلى فيضانات مفاجئة، مما تسبب في النزوح وفي الإضرار بالبنية التحتية. وهناك احتمال معتدل بأن المحافظات الأكثر تضررا من الفيضانات (حجة وعدن ولحج وأبين وتعز) ستعلن عن زيادة في حالات الكوليرا المبلغ عنها. واعتبارا من 11 يونيو/حزيران، تأثر حوالي 70000 شخص بالفيضانات، وتم الإبلاغ عن وفيات (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 2019/06/11). وسيستمر موسم الأمطار حتى شهر أكتوبر/تشرين الأول في البيضاء والضالع وإب ومرتفعات تعز؛ قبل أن تنطلق من جديد في يوليو/حزيران في صنعاء وحجة وعمران وذمار ومأرب (شبكة FEWS NET).

ومن المرجح أن يكون للتصعيد المتكرر، وتحركات الخطوط الأمامية، والنزوح، وعدم استقرار قوانين الاستيراد تأثير متزايد على الوصول إلى الخدمات ومساعدة السكان المتضررين. حيث إن التصعيدات المبلغ عنها في عام 2019 أدت إلى تقييد الوصول. وقد تأثرت البنية التحتية الحيوية بما في ذلك المستشفيات والمدارس. وبالإضافة إلى ذلك، أدت القيود الإدارية والاتهامات بتحويل وجهة المعونات إلى بدء برنامج الأغذية العالمي بتجميد توزيع المساعدات بشكل تدريجي في صنعاء في 20 يونيو/حزيران 2019 (برنامج الأغذية العالمي 2019/06/20). ويُحتمل أن يكون لهذا الأمر تأثير كبير على المدنيين في الجزء الشمالي من البلاد، وخاصة في معاقل الحوثيين مثل صعدة أو صنعاء. وفي غياب المساعدة الغذائية الإنسانية، قد يقع 35000 شخص في صعدة في شبه مجاعة غذائية (التصنيف المتكامل المراحل (IPC 5، في حين أن 67 ٪ من سكان صنعاء سيعانون من انعدام الأمن الغذائي IPC 3)أو أعلى) (التصنيف المتكامل المراحل 20/12/2018، برنامج الأغذية العالمي 2019/05/20).

يؤدي انهيار عملية السلام إلى تصعيد الصراع في الحُديدة مما يتسبب في تفاقم انعدام الأمن الغذائي وزيادة انتشار الكوليرا. ويهدد انعدام الثقة المتزايد في عملية السلام من قبل حكومة هادي والقتال المكثف بين الحوثيين والقوات الموالية لهادي في بقية أنحاء اليمن بانهيار اتفاقية ستوكهولم وتصدع وقف إطلاق النار الهش في الحُديدة منذ عام 2018. وسيؤدي ذلك إلى تصعيد الصراع في الحُديدة (وكالة الأنباء The New Humanitarian 20/05/2019؛ CT 24/05/2019 ؛ معهد واشنطن 26/02/2019؛ .ACLED 28/05/2019).

وفي حال تصاعد الصراع في الحُديدة في الأشهر الستة المقبلة، فإنه سيؤثر بشكل مباشر على ما لا يقل عن 600.000 شخص يعيشون في مدينة الحُديدة ويفاقم من احتياجات الغذاء والمعيشة لحوالي 7.5 مليون شخص في جميع أنحاء اليمن، خاصة أولئك الذين يعيشون على الساحل الشمالي لليمن. وتضم محافظة الحُديدة موانئ رأس عيسى والصليف والحُديدة، التي يدخل من خلالها حوالي 70٪ من واردات الغذاء الشهرية و 40 إلى 50٪ من واردات الوقود إلى اليمن FEWS NET) .(12/2018ومن المحتمل أن يؤدي القتال حول الموانئ وفي مدينة الحُديدة إلى إغلاق الموانئ وتعطيل سلسلة الإمداد بالسوق والحد من إيصال المساعدات إلى البلاد. ومن شأن ذلك أن يستبب في تفاقم أزمة الغذاء والكوليرا في جميع أنحاء اليمن (BBC 14/06/2019).

وفي المنطقة الشمالية الغربية من اليمن وحدها، وحسب تقديرات التصنيف المتكامل المراحل، فإن غياب المساعدات الغذائية الإنسانية الكافية، من المحتمل أن يواجه أكثر من 7.5 مليون شخص المرحلة الثالثة أو أعلى من أزمة التصنيف المتكامل المراحل .(IPC 20/12/2019)ومن المرجح أن يعاني نحو 238.000 شخص في اليمن من المرحلة الخامسة من التصنيف المتكامل المراحل (الكارثة) إذا لم يتم تقديم المساعدات الغذائية الإنسانية IPC 01/2019)؛ استعراض الاحتياجات الإنسانية 2019).

ومن المحتمل أن يؤدي القتال المتزايد في الحُديدة إلى تفاقم نقص الوقود. وينضاف إلى ذلك احتمال أن يؤدي استمرار عدم اليقين حول استقرار العملة وزيادة الصعوبات البيروقراطية والمخاطر الأمنية للتجار إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية. ويعتبر الوقود ضروريا أيضا لتشغيل المرافق الصحية ولضخ المياه ونقلها بالشاحنات. وعلى الرغم من أن حالات الإصابة بالكوليرا قد بدأت في الانخفاض منذ مايو/أيار 2019 بسبب تعزيز الاستجابة، ففي حال صعُب على السكان الوصول إلى مرافق المياه والمرافق الصحية بسبب نقص الوقود، فمن المرجح أن يؤدي ذلك إلى زيادة خطر انتشار الإسهال المائي الحاد والكوليرا خاصة في المناطق المكتظة بالسكان. كما أن من شأن الاستيراد المحدود للأدوية والقيود المفروضة على السفر على الطرق أن يعيق نقل الأدوية. في حين يبقى من المرجح أن يستمر تفشى الكوليرا وأن تسجل الحالات المشتبه فيها ذروة جديدة (منظمة الصحة العالمية 2019/05/27).

نظرة عن السياق

لقد استمر الإبلاغ عن مستويات عالية من الاحتياجات الإنسانية في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2019 في اليمن، تحركها النزاعات والديناميات السياسية التي شكلها اتفاق استكهولم والصراعات الداخلية بين الفصائل السياسية والجماعات المسلحة المختلفة. ورغم الانخفاض الطفيف في حدة النزاع على خلفية اتفاق استكهولم الذي تم توقيعه في ديسمبر/كانون الأول 2018، فإن الأوضاع الإنسانية تستمر في التدهور، بما في ذلك تسجيل زيادة عدد حالات الإصابة بالكوليرا بين فبراير/شباط وأوائل مايو/أيار 2019.

ولا يزال اتفاق ستوكهولم ساري المفعول منذ 13 ديسمبر/كانون الأول 2018 رغم العديد من الانتهاكات التي تم التبليغ عنها. ويتمثل النجاح الأكبر الذي حققه هذا الاتفاق في وقف تصعيد الصراع في الحُديدة، مما أدى فعليا إلى تأجيل الهجوم العسكري الشامل الذي تقوده الإمارات العربية المتحدة على المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في المحافظة. وبالنظر إلى العواقب الوخيمة على الواردات وأسعار المواد الغذائية والمساعدات الإنسانية التي كان سيتسبب فيها أي هجوم واسع النطاق، فمن المحتمل أن يكون منع تصعيد الهجوم العامل الأكثر أهمية لتأجيل خطر المجاعة في اليمن (المنظمة الدولية للهجرة، 2018/10/5).

ومع ذلك، فحتى أواخر مايو/أيار، لا يزال اتفاق استكهولم هشا للغاية. إذ توقفت المفاوضات السياسية لعدة أشهر وتعرض وقف إطلاق النار لانتهاكات متكررة. كما أن الحكومة اليمنية انتقدت انسحاب الحوثيين من جانب واحد من موانئ الحُديدة (رأس عيسى وصليف والحُديدة) في النصف الأول من شهر مايو/أيار. حيث تدعي الحكومة اليمنية أن الحوثيين لا يزالون يمارسون السيطرة الفعلية على الموانئ من خلال السلطات المحلية وخفر السواحل. وقد أدانت الحكومة اليمنية بشكل كبير هذا الانسحاب، الذي كان من المفترض أن يمثل الخطوة الأولى نحو تنفيذ اتفاق استكهولم. وبعد ذلك، اتهمت الحكومة اليمنية المبعوث الخاص للأمم المتحدة مارتن غريفيث بالانحياز للحوثيين وهددت بوقف التعاون في مفاوضات الأمم المتحدة، مما هدد بانهيار العملية السياسية (التهديدات الحرجة 2019/05/24).

ورغم أن اتفاقات ستوكهولم أدت إلى خفض التصعيد بشكل ملحوظ في الحُديدة، إلا أن الصراع أخذ منحى تصاعديا في مناطق أخرى من البلاد. إذ احتدم النزاع في شهر يناير/كانون الثاني على الخطوط الأمامية في كل من مستباء وحيران وحرض في حجة. وقد استمرت قوات الحكومة اليمنية في التوجه جنوبا إلى مقاطعة عبس في الأشهر التالية، مما تسبب في نزوح جماعي وتعريض قرابة 480.000 شخص في المحافظة لخطر النزوح مرة أخرى. واحتدم القتال بين قوات الحوثيين وحكومة اليمن في محافظة تعز، وخاصة حول مدينة تعز التي بقيت محاطة بقوات الحوثيين. وتم الإبلاغ عن زيادة بنسبة 200٪ في إجمالي القتلى المدنيين في محافظة تعز في شهري يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط مقارنة بالشهرين السابقين بسبب تعدد الإصابات الجماعية الناجمعة عن عبوات ناسفة محلية الصنع وعن قصف المنازل السكنية .(ACLED 20/03/2019)

وفي الضالع، وصلت أنباء عن قتال منتظم منذ بداية عام 2019 مع تصاعد ملحوظ في أبريل/نيسان حول مقاطعتي قعطمة ودمت. وقد أدى القتال إلى قيود شديدة على الوصول وأسفر عن أعلى مستوى من الخسائر في صفوف المدنيين في المحافظة منذ أكثر من عام. حيث تم قطع الطريق السريع بين عدن وصنعاء، كما هو الحال بالنسبة للطرق المؤدية إلى إب وتعز. ونتيجة لذلك، أصبحت حركة البضائع والأشخاص بين عدن وتعز وصنعاء محدودة للغاية (ICG 6/05/2019).

وقد ازداد انعدام الثقة بين الأطراف المتحاربة بسبب هجمات الحوثيين المتكررة على البنية التحتية الحيوية في المملكة العربية السعودية منذ منتصف مايو/أيار، مما أدى إلى غارات جوية انتقامية قوية، لا سيما في العاصمة وفي محافظة تعز (ICG 16/05/2019).

كما كان للقتال الداخلي بين الفصائل المحلية دور رئيسي في تحريك النزاع في الفترة بين يناير/كانون الثاني ومايو/أيار 2019. إذ شارك الحوثيون في عدة نزاعات محلية مع القبائل في مختلف أنحاء اليمن. ونشأت تلك النزاعات بسبب خلافات على الأرض أو الولاء، وأدت إلى قتال عنيف وأعداد كبيرة من القتلى، لا سيما في منطقة كشر في حجة (مع قبيلة حجور)، ومنطقة الحوشة في الضالع، ومنطقة كفر في إب (مليشيات قبيلة بني مفتاح). كما تم الإبلاغ عن توترات بين القبائل وقوات الحكومة اليمنية. وعرف التصعيد تصاعدا على نطاق واسع في منطقة قعدة في الضالع في أبريل/نيسان بسبب صراع سياسي بين قبيلة السعيدي البارزة والحكومة اليمنية، مما أدى إلى التحاق أعداد كبيرة من رجال قبائل السعيدي إلى قوات الحوثيين (شركاء التنفيذيون في اليمن).

كما تم الإبلاغ عن صراعات داخلية بين الجماعات التي تدعم الحكومة اليمنية وداخل التحالف الذي تقوده السعودية. حيث نشب، في مارس/آذار في تعز، قتال بين الجماعة المسلحة المؤيدة لحزب الإصلاح واللواء الخامس والثلاثين المدرع المدعوم من الإمارات العربية المتحدة، مما أسفر عن خسائر في صفوف المدنيين، وإلحاق أضرار بالبنية التحتية المدنية، وتهجير السكان (ICG 5 أبريل/نيسان 2019).

وتعرف حركة الحوثيين أيضا انقساما داخليا بين معسكر المعتدلين ومعسكر الصقور اللذين يصارع كل منهما من أجل النفوذ. وقد تزايد تأثير معسكر الصقور في الأشهر الأخيرة، وهو ما يؤثر على الوكالات الإنسانية حيث من المرجح أن يفرض الحوثيون المتشددون قيودا إدارية وقيودا على وصول الجهات الفاعلة الإنسانية (ICG 28/01/2019).

وقد كان للنزاع المستمر والانهيار الاقتصادي وموجات النزوح المتكررة تأثير متزايد على اليمنيين، مما أدى إلى استنزاف آليات التكيف وتدهور الأوضاع الإنسانية. وتجلى ذلك من خلال زيادة عدد حالات الكوليرا، حيث تم الإبلاغ بين فاتح يناير/كانون الثاني وفاتح يونيو/حزيران عن 366.111 حالة يشتبه في أنها كوليرا في مختلف أنحاء البلاد مع تسجيل 640 حالة وفاة مرتبطة (معدل الإماتة = 0.17). وهمت أعلى معدلات الوفيات أبين وريمة ومأرب وشبوة. وعلى الرغم من أن بداية موسم الأمطار قد ساهمت في ذلك، فمن المهم الإشارة إلى أن تفشي الكوليرا جاء نتاجا، بشكل أساسي، للنزاع الطويل الذي أدى إلى انهيار أنظمة الصحة والمياه والصرف الصحي في بلد يتميز بطبيعته الجافة (وصول منظمة الصحة العالمية 2019/06/30).

توجهات النزاع

وعرفت حدة النزاع في اليمن انخفاضا في ديسمبر/كانون الأول 2018 بعد توقيع اتفاقية ستوكهولم، وبقيت بشكل عام عند مستوى منخفض مقارنة بالربع الأخير وبالأشهر الخمسة الأولى من عام 2018 (تم الإبلاغ عن 1976 ضحية مدنية خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى مايو/أيار 2018، مقارنة بـ 1652 في 2019) (مشروع رصد التأثير على المدنيين .(CIMP
وعلى الرغم من انخفاض مستوى الإصابات في صفوف المدنيين في الحُديدة بين يناير/كانون الثاني إلى مايو/أيار 2018 بنسبة 69٪ مقارنة بالأشهر الخمسة السابقة، إلا أن الحُديدة تظل المحافظة التي تسجل أعلى مستوى من الإصابات في اليمن. وتُنسب الخسائر في الحُديدة حاليا بشكل أساسي إلى القصف والألغام الأرضية، على عكس الأشهر السابقة، حيث كانت معظم الإصابات تُعزى إلى الغارات الجوية والقصف.

تصاعد الصراع في حجة وتعز والضالع والعاصمة صنعاء خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي الضالع، ارتفع عدد الضحايا المدنيين الذين تم الإبلاغ عنهم في شهر مايو/أيار بنسبة 1160٪ مقارنة بشهر يناير/كانون الثاني، حيث سجلت أعلى زيادة في شهري أبريل/نيسان ومايو/أيار في مقاطعتي قعطبة والضالع. وسجلت كل من حجة وتعز زيادة كبيرة في القتلى المدنيين بين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار 2019. في حين ارتفع عدد القتلى في الربع الأول من عام 2019 بنسبة 191٪ في حجة (مقاطعتا حرض وكشر) و 125 ٪ في تعز (مناطق المظفر والقاهرة) مقارنة مع الربع الرابع من عام 2018. أما في العاصمة صنعاء، فقد أسقطت الغارات الجوية في شهري أبريل/نيسان ومايو/أيار أكبر عدد من القتلى في صفوف المدنيين الذين تم الإبلاغ عنهم منذ مايو/أيار 2018. ولا يزال خطر تزايد التصعيد في جميع هذه المحافظات، ولا سيما في (مدينة) صنعاء والضالع و تعز.

واستمر عدد الغارات الجوية المبلغ عنها في أنحاء البلاد في الانخفاض من شهر لآخر حتى نهاية أبريل/نيسان، حيث انخفضت الغارات الجوية بشكل كبير في الحُديدة. ومع ذلك، سجلت كل من حجة و(مدينة) صنعاء وتعز والضالع زيادة في الغارات الجوية في عام 2019. والأهم من ذلك هو التوجه العكسي بين عدد الغارات الجوية المبلغ عنها وعدد الخسائر في الأرواح المرتبطة بالغارات الجوية والتي تتزايد منذ بداية العام. ويدل هذا على أن الغارات الجوية تؤثر في كثير من الأحيان على المناطق المكتظة بالسكان، مما تسبب في أعداد أكبر من القتلى في كل غارة. وغالبا ما كانت هذه الغارات الجوية التي أُبلغ عنها في العاصمة صنعاء أو منطقة ماوية في تعز تأتي بعد محاولات الحوثيين ضرب البنية التحتية الحيوية في المملكة العربية السعودية. ونتيجة لذلك، وبعد الانخفاض الحاد في ديسمبر/كانون الأول 2018، ارتفع عدد القتلى المدنيين بسبب الغارات الجوية بين فبراير/شباط ومايو/أيار 2019، مسجلا بذلك مستويات ما قبل اتفاقية ستوكهولم.

توجهات الغارات الجوية والضحايا المدنيين

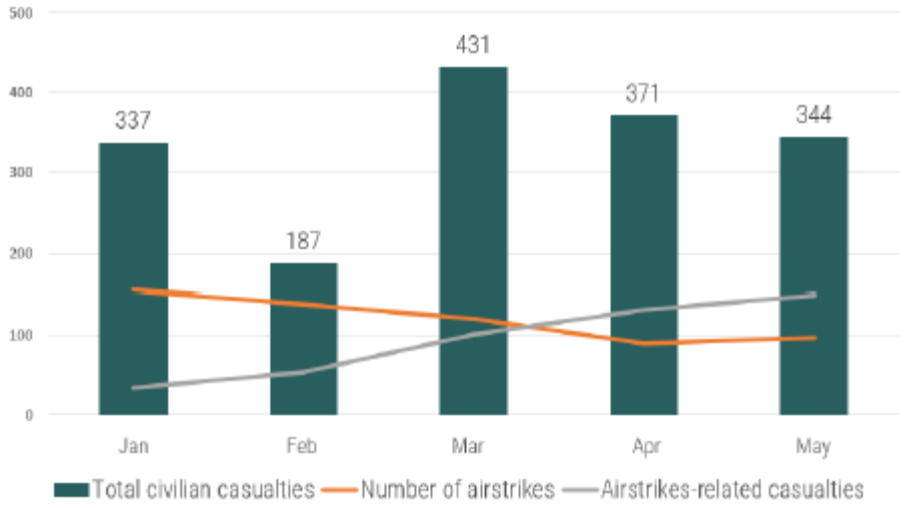

المصادرCIMP :، مشروع اليمن للبيانات.

النزوح

أدى القتال في عام 2019 إلى نزوح 45200 أسرة (أكثر من 271.000 فرد) (المنظمة الدولية للهجرة 2019/06/26)، أي بزيادة 60٪ مقارنة ب 169.000 نازح خلال الإطار الزمني نفسه في عام 2018. ويعد نزوح السكان من كشر والمناطق المجاور أكبر حادث نزوح في الفترة من يناير/كانون الثاني ومايو/أيار، إذ نزح أكثر من 21.000 شخص يوم 25 فبراير/شباط وحده. وأعقب ذلك نزوح واسع النطاق من عبس في نهاية مارس/آذار-بداية أبريل/نيسان، حيث نزح أكثر من 40000 شخص في غضون 11 يوما. ومنذ ذلك الحين، استقرت أعداد النازحين في مستويات منخفضة، ولكنها تقبى أعلى من الأرقام المبلغ عنها في بداية العام. وتعتبر عبس في حجة، والزهرة في الحُديدة، وقعطبة في الضالع المناطق الأكثر تضررا من النزوح. وعرف عدد النازحين داخليا في الضالع تزايدا مضطردا بين يناير/كانون الثاني ومايو/أيار (المنظمة الدولية للهجرة 2019/05/31). وبحلول نهاية مايو/أيار، تسببت العواصف والأمطار الغزيرة في تفاقم النزوح وتدمير أكثر من 500 مأوى مؤقت في مخيم بني قيس في عبس (المنظمة الدولية للهجرة 2019/05/26).

الوصول

تحسن الوصول في الحُديدة، لكنه تدهور في جميع المناطق المتأثرة بتصعيد النزاع. حيث تدهور الوصول لكل من الفاعلين في المجال الإنساني والسكان المتضررين بسبب العنف وإغلاق الطرق في حجة وتعز والضالع. وأدى القتال إلى محاصرة الأشخاص المتضررين في مناطق النزاع، وحد من وصولهم إلى الخدمات الصحية والمساعدات الإنسانية، خاصة في كشر ومدينة تعز. وواجهت الجهات الفاعلة الإنسانية قيودا شديدة على الوصول (عرقلة النقل، والعنف ضد العاملين في المجال الإنساني، والأصول، والمرافق)، بالإضافة إلى القيود الإدارية المتزايدة خاصة في حجة وصنعاء.

كما أعاقت عمليات إغلاق الطرق الحركات الإنسانية والتجارية في حجة (الطرق المؤدية إلى عمران وصنعاء) والضالع. وتم إغلاق أحد الطرق البرية الرئيسية التي تربط بين عدن وصنعاء منذ أبريل/نيسان بسبب القتال في قعطبة والمناطق المجاورة في الضالع. كما تم إغلاق الطرق المؤدية إلى تعز بسبب النزاع. ورغم أن الجهات الفاعلة الإنسانية تستخدم طرقا بديلة، إلا أن نقل البضائع يستغرق وقتا أطول. ويزيد التأخير البيروقراطي في الجمارك وعند نقاط التفتيش هذا الوضع تعقيدا، مما يطيل الوقت اللازم لنقل الإمدادات الإنسانية من عدن إلى صنعاء وغيرها من المحافظات الشمالية. كما يؤدي ذلك إلى ارتفاع التكاليف بالنسبة لكل من الوكالات الإنسانية والتجار ويؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وقد ارتفع وقت السفر إلى أكثر من 60 ساعة في شهر مايو/أيار، وزادت التكلفة الإجمالية للنقل بنسبة 60٪ (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 2019/05/20).

التوجهات السوسيو-اقتصادية

(يناير/كانون الثاني -مايو/أيار 2019)
أدت الخلافات الاقتصادية بين عدن وصنعاء للسيطرة على سلاسل إمداد الوقود إلى نقص الوقود وارتفاع الأسعار في شمال اليمن في مارس/آذار وأبريل/نيسان. وأدى ذلك إلى تعطيل شبكات النقل والخدمات، وممارسة مزيد من الضغط على ميزانيات الأسر المعيشية.

اندلعت الأزمة في مارس/آذار 2019 عندما فرضت الحكومة اليمنية قواعد أكثر صرامة تُلزم مستوردي الوقود الحصول على تصاريح من اللجنة الاقتصادية في عدن تمشيا مع المرسوم 75 (قدم في سبتمبر/أيلول 2018) (مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية 11/10 / 2019). إثر ذلك، مارست سلطات الحوثيين ضغوطا كبيرة على المستوردين لتجاهل هذا المطلب. إذ تعد التدفقات النقدية الكبيرة من واردات الوقود مصدرا للسيولة يثير أطماع كلا الجانبين. وأدى الخلاف السياسي إلى منع عدد من سفن الوقود من دخول ميناء الحُديدة في أبريل/نيسان 2019 مما تسبب في انخفاض واردات الوقود بنسبة 40٪ عن الشهر السابق. واندلعت احتجاجات واسعة النطاق خارج مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في صنعاء داعية الأمم المتحدة إلى التدخل. وقد اتفقت الفاعلون السياسيون على تدابير قصيرة الأجل للسماح للسفن بالدخول في منتصف أبريل/نيسان، حيث عادت واردات الوقود إلى مستويات فبراير/شباط ومارس/آذار. إلا أن المشكلة الأساسية المتمثلة في التحكم في الواردات لم تحل وقد تنشب مشكلات مماثلة مرة أخرى في المستقبل. وتسبب الانقطاع في ارتفاع أسعار المواد الغذائية وفرض المزيد من الضغوط على الأسر التي تعاني من ضيق ذات اليد. (الصور الشهرية لآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش لليمن 2019 ؛ FEWSNET، 3 يونيو/حزيران 2019).

وأدى نقص الوقود إلى ارتفاع تكاليف النقل وضخ المياه وتوليد الكهرباء. واستفاد المستغلون من الأزمة، حيث قاموا ببيع الوقود وغاز الطهي بثلاثة أضعاف وأربعة أضعاف السعر الرسمي (18000 ريال عماني لكل 20 لترا من الوقود، مقابل السعر الرسمي المقدر ب 7300 ريال؛ و 12000 ريال عماني لغاز الطهي، مقابل 3300 ريال كسعر رسمي) (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 22 مارس/آذار إلى 17أبريل/نيسان 2019).

وأدى ارتفاع تكاليف النقل وعدم الثقة في السوق أيضا إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في مارس/آذار وأبريل/نيسان بنسبة 3٪ مقارنة مع مستويات يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط. وقد انعكس تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية في ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي في أبريل/نيسان 2019 (بزيادة 5 ٪ عن الشهر السابق). وعرفت واردات المواد الغذائية ارتفاعا في أبريل/نيسان ومايو/أيار استعدادا لشهر رمضان وذلك تمشيا مع الاتجاهات المعتادة لهذا الموسم (MVAM April 2019).

توجهات الواردات والأسعار

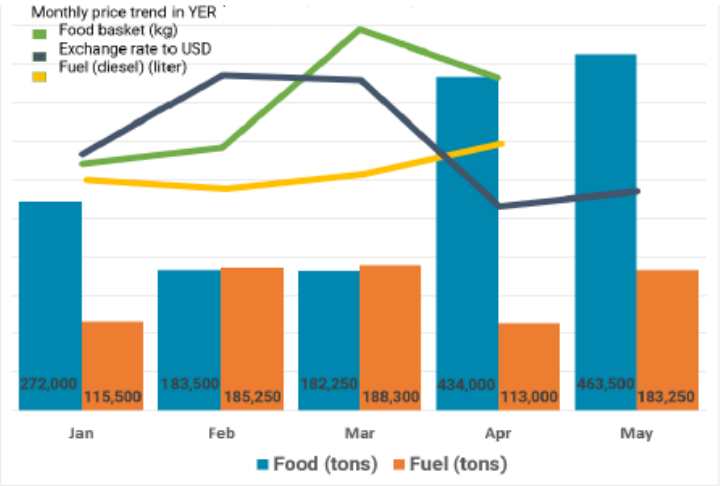

المصادر: King Forex, Telegram, تحليل وتخطيط أوجه الضعف لبرنامج الأغذية العالمي، تحليل وتخطيط أوجه الضعف لبرنامج الأغذية العالمي 2019/04، آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش لليمن 2019

عدم كفاية الاستهلاك الغذائي لدى الأسر

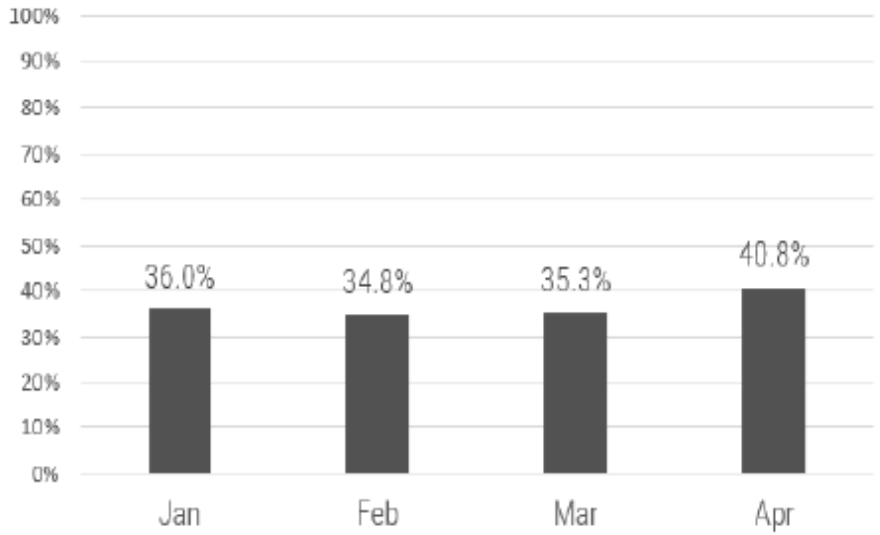

المصادر: تحليل وتخطيط أوجه الضعف، برنامج الأغذية العالمي 2019/04

أفاد 40٪ من اليمنيين الذين شملهم المسح في أبريل/نيسان 2019 بعدم كفاية الاستهلاك الغذائي. وسجلت المحافظات التي تعاني من مستويات عالية من الفقر المتأصل -ريمة والبيضاء - أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي، حيث أبلغ أكثر من 60 ٪ من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع عن عدم كفاية استهلاك الغذاء. كما سجل أكثر من نصف الأشخاص في المناطق المتأثرة بالنزاع مثل الحُديدة والضالع ولحج والجوف استهلاكا غذائيا ضعيفا (MVAM أبريل 2019، مشروع قدرات التقييم ACAPS) 12 أبريل/نيسان 2019)،

أفاد النازحون داخليا عن انخفاض نسبي في نسبة استهلاك الغذاء (13٪ منهم يعانون من ضعف في استهلاك الغذاء و30٪ أبلغوا عن استهلاك حَدي). ومع ذلك، فقد أبلغ السكان غير النازحين عن مستويات عالية من الاستهلاك غير الكافي للأغذية (12٪ استهلاك ضعيف، و26٪ استهلاك حدي (MVAM)أبريل/نيسان 2019).

يستمر اليمنيون في الاعتماد على استراتيجيات تكيف سلبية. حيث قال أكثر من 55٪ من الأسر التي شملها استقصاء برنامج الأغذية العالمي في أبريل/نيسان 2019 إنها تعتمد على الدعم من الأسرة أو إنها تفتقر لأي مصدر دخل (MVAM أبريل/نيسان 2019).

وقد استقر الريال اليمني، مدعوما بضخ نقدي سعودي بقيمة ملياري دولار في أوائل عام 2018، إلى حد ما بعض انخفاضه القياسي الذي بلغ 800 ريال للدولار الواحد في سبتمبر/أيلول-أكتوبر/تشرين الأول 2018، حيث تراوح بين 530 ريال و600 ريال خلال عام 2019. ورغم ذلك، فهناك خطر مستمر من أن انخفاض قيمة العملة في المستقبل قد يضع المزيد من الضغوط على أسعار المواد الغذائية (ICG 8 فبراير/شباط 2019).
وتبقى إمكانيات حدوث اضطرابات اقتصادية في المستقبل مرتفعة، بالنظر إلى أن المحادثات الاقتصادية المنعقدة في عمان من 14 إلى 17مايو/أيار لم تحرز أي تقدم (مركز صنعاء، 20 مايو/أيار 2019).

التأثير الإنساني (يناير/كانون الثاني- مايو/أيار 2019)

تتدهور الأوضاع الإنسانية في اليمن بسبب النزاع المستمر وانهيار الاقتصاد والخدمات وموجات النزوح المتكررة. وتشمل أهم الاحتياجات التي تم الإبلاغ عنها في اليمن في الأشهر الخمسة الأولى من 2019 توفير الغذاء والمأوى للنازحين والمهاجرين النازحين حديثا؛ وتوفير مياه الشرب والخدمات الصحية للأشخاص المعرضين لتفشي الكوليرا، والوقود وغاز الطهي في جميع أنحاء البلاد بسبب النقص الحاد منذ بداية العام. أما أكثر الفئات ضعفا فهم الأشخاص النازحون داخليا والمهاجرون، خاصة أولئك الذين نزحوا عدة مرات، والذين يوجدون خارج شبكات الدعم الاجتماعي التي يستفيدون منها، أو الذي يوجدون بالقرب من خطوط المواجهة الأمامية للصراع، أو المحتجزون (حكم خبير مشروع قدرات التقييم.(ACAPS

وبشكل عام، فقد تزايدت درجة ضعف وشدة احتياجات الأشخاص النازحين داخليا في جميع أنحاء اليمن منذ بدء النزاع. ومقارنة بالسنوات السابقة، ففي عام 2019، يعيش المزيد من النازحين داخليا في مستوطنات، بما في ذلك مستوطنات معزولة ومشتتة، بدلا من المساكن المستأجرة أو لدى العائلات المضيفة التي كانت تمثل أهم أنواع المأوى للنازحين داخليا في نوفمبر/تشرين الثاني 2018. ويشير ذلك أن النازحين يستنزفون احتياطاتهم المالية ولم يعودوا قادرين على تحمل تكاليف الاستئجار. ويواجه أولئك الذين ما زالوا يعيشون في مساكن مستأجرة خطر الإخلاء بشكل متزايد، وهم غالبا ما يستخدمون معظم دخلهم المحدود لدفع الإيجار، حيث أشاروا إلى مستويات متزايدة من احتياجات البقاء الأساسية (الغذاء ومياه الشرب) باعتبارها احتياجاتهم الإنسانية الرئيسية (المنظمة الدولية للهجرة 2019/05/26) .

ويستمر المهاجرون من القرن الإفريقي في الوصول إلى اليمن على الرغم من استمرار الصراع. إذ خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2019، وصل حوالي 55500 مهاجر إلى اليمن، معظمهم من إثيوبيا، مع زيادة عدد الوافدين المسجلين. ويصل المهاجرون إلى المناطق الساحلية والحضرية، وهم يتعرضون بشكل كبير لخطر الاعتقال التعسفي، حيث تم الإبلاغ عن مخاطر متعلقة بالحماية مثل القتل والتعذيب والعنف الجنسي (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2019/03/29). وفي 21 أبريل/نيسان 2019، بدأت السلطات في ثلاث محافظات يمنية جنوبية في إلقاء القبض بشكل تعسفي

على المهاجرين غير الشرعيين، ومعظمهم من الرجال من إثيوبيا، ووضعهم في ثلاثة معسكرات مؤقتة وهي ملعبان في عدن والبيضاء ومخيم عسكري في لحج. وفي ذروة هذه العملية (27 أبريل/نيسان 3 -مايو/أيار 2019) تم اعتقال نحو 5000 شخص. وفي نهاية شهر مايو/أيار، انخفض هذا العدد، لكن قرابة 2500 مهاجر ظلوا محتجزين في ملاعب في عدن والبيضاء (المنظمة الدولية للهجرة 2019/05/27).

تم الإبلاغ عن ظروف معيشية سيئة بما في ذلك الاكتظاظ وانتشار بقايا الزجاج والطوب والمعدن في جميع المواقع، بالإضافة إلى نقص في الخدمات الأساسية بما في ذلك نقص المرافق الصحية في جميع مواقع الاحتجاز، مما أدى إلى مخاطر الإصابة بالمرض. كما تم الإبلاغ عن تفشي الإسهال المائي الحاد بين المهاجرين في لحج وعدن، مما أدى إلى حالات وفاة، وعن مخاطر جدية فيما يتعلق بالحماية بسبب الاكتظاظ ووجود أفراد الأمن المسلحين داخل المواقع. كما أشارت الجهات الفاعلة الإنسانية إلى محدودية الوصول إلى المهاجرين المحتجزين (المنظمة الدولية للهجرة 2019/05/02).
وقد تسبب الصراع في تدهور الأوضاع الصحية والصرف الصحي والنظافة الصحية في اليمن، مما أدى إلى زيادة حالات الإصابة بالكوليرا. ففي الفترة بين فاتح يناير/كانون الثاني وفاتح يونيو/حزيران، تم الإبلاغ عن 36611 حالة يشتبه في أنها كوليرا في جميع أنحاء البلاد مع تسجيل 640 حالة وفاة مرتبطة (معدل الإماتة = 0.17). ويمثل هذا المعدل زيادة ملحوظة مقارنة بالإطار الزمني نفسه من عام 2018، حيث تم الإبلاغ عن 82794 حالة مشتبه فيها مع تسجيل 65 حالة وفاة مرتبطة بها. وقد أثر تفشي المرض على 22 من أصل 23 محافظة و295 من أصل 333 مقاطعة في اليمن. وقد سجلت محافظات أمانة العاصمة، وصنعاء، والحُديدة، وإب، وذمار، وحجة وعمران أكبر عدد من حالات الكوليرا المشتبه بها في عام 2019، في حين تم الإبلاغ عن أعلى معدل للوفيات في أبين وريمة ومأرب (وصول منظمة الصحة العالمية 2019/06/30).

وتُعزى الزيادة السريعة في الحالات المشتبه فيها إلى سوء إدارة الصرف الصحي والمجاري، واستخدام المياه الملوثة في الري، وانقطاع التيار الكهربائي الذي يؤثر على تخزين الأغذية، وحركة السكان الناجمة عن النزاع (اليونيسف 2019/03/26). وعلى الرغم من أن بداية موسم الأمطار، وزيادة الوعي، ومراقبة الأمراض قد ساهم في هذا الارتفاع، إلا أن تفشي الكوليرا جاء، بشكل أساسي، نتاجا لاستمرار الصراع الذي أدى إلى انهيار الأنظمة الصحية في بلد يتميز بطبيعته الجافة. كما تم الإبلاغ عن ارتفاع حاد في حالات الحصبة من أواخر ديسمبر/كانون الأول 2018 إلى فبراير/شباط 2019 (أطباء بلا حدود 2019/04/17).
وقد أدى النزاع الدائر إلى زيادة احتياجات في مجال الصحة والحماية. فقد كان الوصول إلى الخدمات الصحية مقيدا بشكل خاص في مناطق القتال، بسبب إغلاق المستشفيات أو تعذر الوصول إليها أو تعرضها للأضرار في مارس/آذار في مدينة تعز ومنطقة كتاف (محافظة صعدة)، مما أدى إلى ارتفاع مستوى الاحتياجات الصحية كما أبلغ بذلك السكان المحليون. وأدى الخوف من الهجمات على المستشفيات إلى تجنب بعض المرضى للخدمات الطبية وعدم حضور الأطباء للعمل (أطباء بلا حدود 2019/03/24).

توجهات حالات الكوليرا

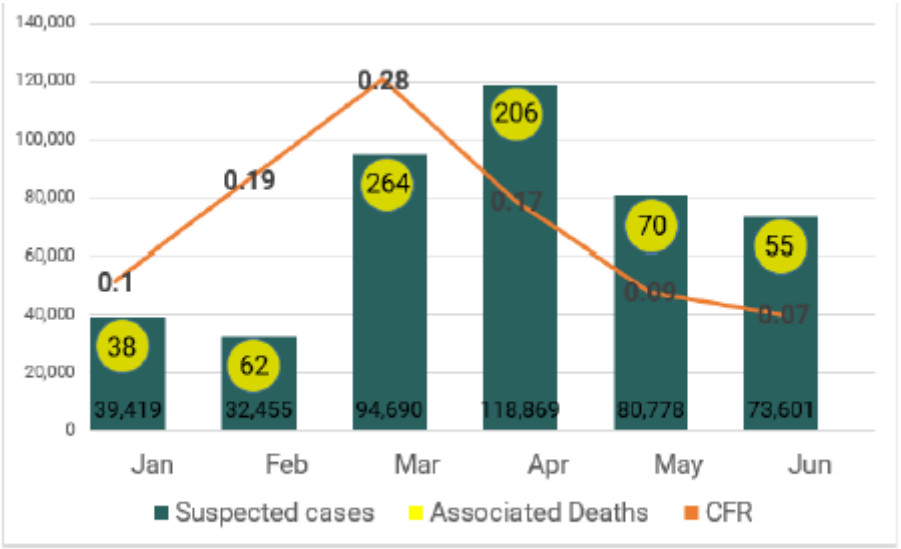

المصادر: وصول منظمة الصحة العالمية 2019/07/01

المنهج

يقوم مشروع قدرات التقييم (ACAPS)بتطوير منتوج نظرة عامة عن تأثيرات أزمة اليمن كل شهرين من خلال:

-الاحتفاظ بمجموعة بيانات أساسية تضم حوالي 90 مؤشرا متعدد القطاعات على مستوى المقاطعات، وهي بيانات كمية ونوعية، تغطي الفترة المشمولة بالتقرير؛

-إجراء تحليل للمؤشرات الرئيسية للنزاع والنزوح والمؤثرات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في مجموعة البيانات لتحديد التوجهات؛

-المراقبة اليومية للإعلام اليمني، ووسائل التواصل الاجتماعي باللغتين الإنجليزية والعربية؛

-مراجعة ثانية للبيانات المتعلقة بمنتجات التحليل الرئيسية المنشورة عن اليمن (انظر قاعدة بيانات ACAPS) ؛

-تحليل مشترك منتظم مع خبراء التشغيل والتحليل الذين يعملون على اليمن لاختبار وتحسين مستوى الافتراضات؛

- مراجعة الجودة من قِبل مجموعة قراء مشروع قدرات التقييم لمحاولة تحديد الأخطاء والتحيز ومعالجتها؛

القيود

- هذا هو العدد الأول من تقرير نظرة عامة عن تأثيرات أزمة اليمن. ويحتوي المنشور الأول على إطار زمني أوسع يركز على التوجهات والتطورات المبلغ عنها في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2019؛
- ويقوم مركز تحليل اليمن التابع لمشروع تقييم القدرات في الوقت الحالي بتطوير مجموعة بيانات أساسية تضم مؤشرات تتبع توجهات تأثير الصراع والاقتصاد الاجتماعي والعمل الإنساني. وقد استند هذا التقرير إلى الإصدار التجريبي من مجموعة البيانات التي يجري حاليا إتمامها بالتشاور مع الجهات الفاعلة التشغيلية. ومن المتوقع أن يتحسن عمق ونوعية التحليل الكمي في الإصدارات المستقبلية بمجرد تشغيل مجموعة البيانات بشكل كامل؛
- ويعتمد تحليل مشروع قدرات التقييم في الغالب على البيانات والتقارير المتاحة للجمهور. وهذا يجعلنا عرضة للتحيز الناتج عن المعلومات المتوفرة. ولتخفيف ذلك، يقوم المشروع بتدقيق المعلومات مع الجهات الفاعلة التشغيلية وبالبحث بنشاط عن مصادر بديلة لتوفير أوسع أساس ممكن للتحليل.
- تشتغل غالبية الوكالات التي يتشاور معها المشروع في الاستجابة الإنسانية خاصة في شمال وغرب البلاد. ويوجد تحليل أقل شمولا عن شرق البلاد وعن المناطق التي يصعب الوصول إليها.

النقص في المعلومات

- هناك نقص في المعلومات حول المستويات الحالية للاحتياجات الإنسانية وتأثير النزاع في محافظة صعدة. ومن شأن المزيد من المعلومات حول ديناميات الصراع الخاصة بالنزاع الحالي، وعن والمكاسب الإقليمية، وتأثير الغارات الجوية أن تساعد في تعزيز التحليل حول هذه المحافظة.
- المحافظات التي سجلت أعلى معدل للوفيات المرتبطة بالكوليرا بين يناير/كانون الثاني ومايو/أيار 2019 هي أبين (1.29 ٪)، وريمة (0.89)٪)، ومأرب (0.65 ٪)، وشبوة (0.54 ٪). ولا توجد معلومات كافية حول نقاط الضعف والأسباب التي تساهم في الوفيات المرتبطة بالكوليرا في هذه المناطق. وهناك حاجة للمزيد من التحليل المتعمق للظروف الإنسانية في هذه المحافظات.
- هناك حاجة إلى مزيد من المعلومات والتحليل لتحسين فهم الظروف الإنسانية في المناطق التي يصعب الوصول إليها.
- لم يتم نشر أي تحديث للتصنيف المتكامل المراحل بشأن مستويات انعدام الأمن الغذائي منذ ديسمبر/كانون الأول 2018. وتستند أعداد الأشخاص المعرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي المذكورة في هذا التقرير إلى بيانات التصنيف المتكامل المراحل التي كانت سارية حتى يناير/كانون الثاني 2019، والتي تعتبر أحدث الأرقام المتاحة، ولكن يجب أن تستخدم بحذر لكونها لا تنعكس التغييرات منذ 2019.
-